تحليل دور العلاقة التبادلية بين شركات التأمين والمؤسسات المالية الاخرى في حماية الاستثمارات وتمويلها

م.د.حلا سامي خضير البجاري
جامعة الموصل / كلية الادارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية

م.عمار شهاب احمد الاحمد
جامعة التنمية البشرية / كلية الادارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية

الملخص

تلعب شركات التأمين دور مزدوج وحيوي في الاقتصاد الذي تعمل فيه والمتمثل في اتجاهين ، الاتجاه الاول هو حماية الاستثمارات من مختلف الاخطار التي تهددها من خلال دفع التعويضات في حال وقوع احد تلك الاخطار مما يمنع خروج الشركات من الدورة الاقتصادية ومحققاً منفعة اجتماعية بسبب استمرارية الشركة يعني استمرارية دفع الضرائب للدولة ودفع الرواتب والاجور للموظفين والعاملين فيها، بالاضافة الى الترابطات الاقتصادية الامامية والخلفية التي تتكامل بها الشركة مع الشركات الاخرى (اي ان توقف شركة ممكن ان يؤدي الى توقف شركات اخرى)، اما الاتجاه الثاني متمثل في ان شركات التأمين تحصل على مبالغ اقساط التأمين مقدماً والتي تصبح جزء من حق ملكيتها مما يمكنها من اعادة استثمارها في الاستثمارات المباشرة (قيام شركات التأمين باستثمار اقساط التأمين المستلمة في العقارات او تأسيس شركات صناعية اوتجارية ..الخ) او غير مباشرة (قيام شركة التأمين باستثمار اقساط التأمين في شراء انواع مختلفة من الاوراق المالية) مستفيدة من المدة الزمنية الفاصلة بين استلام الاقساط و دفع التعويضات مما يساهم في توفير مصدر تمويلي للشركات الاخرى و زيادة ربحية شركات التامين، مما يحقق منفعة متبادلة بين قطاع التأمين والقطاعات الاخرى والعكس صحيح في حال ضعف اداء شركات التامين، لذلك يعد قطاع التأمين في معظم الدول من اهم القطاعات واوسعها نظراً لوجود عدد كبير من الاخطار التي تواجه كل شركة ما يعني دفع اقساط اكثر عن كل خطر تريد الشركات التأمين علية مما يؤدي الى تجميع مبالغ كبيرة جداً فيها التي تساهم في دفع العويضات واعادة تمويل الاستثمارات.

الكلمات المفتاحية : واقع التامين العراقي ، التامين ، المصارف ، سوق الاوراق المالية.

Abstract

Insurance companies play a dual and vital role in the economy in which they operate in two directions. The first is to protect investments from the various risks that threaten them by paying compensation in the event of one of these risks, which prevents companies from leaving the economic cycle and achieving social benefit because of continuity of the company means continuity The payment of taxes to the state and the payment of salaries and wages to employees and employees, in addition to the economic ties in front and background, which integrate the company with other companies (that stop the company can lead to the cessation of other companies), the

second trend is that the trap The insurance company obtains the amounts of insurance premiums in advance that become part of its ownership, enabling it to re-invest them in direct investments (insurance companies taking insurance premiums received in real estate or establishing industrial companies, etc.) or indirectly By investing premiums in the purchase of different types of securities) taking advantage of the period of time between receipt of installments and payment of compensation, which contributes to the provision of a source of funding to other companies and increase the profitability of insurance companies, thus achieving mutual benefit between the insurance sector and other sectors and vice versa The weakness of the performance of insurance companies, so the insurance sector in most countries of the most important sectors and wide because of the existence of a large number of risks faced by each company, which means paying more premiums for each risk that want insurance companies, which leads to the accumulation of large amounts in which contribute to pay Equity and refinancing of investments.

Keywords: Iraqi insurance, insurance, banks, stock market.

منهجية البحث

اولاً : مشكلة البحث : بما ان شركات التأمين تلعب دور حيوي ومحوري في اقتصادات الدول التي تعمل فيها من تعويض الشركات في حال تعرضها للخسائر المختلفة بالاضافة الى تمويل الشركات بصورة مباشرة اوغير مباشرة مما يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فان ضعفها يؤثر بالعكس على الاقتصاد والمجتمع ، ومن هذا المنطلق نسلط الضوء على مشكلة البحث التي مفادها "ماهي العوامل التي ادت الى عدم قيام شركات التأمين العراقية بدورها الفاعل في تنشيط الاقتصاد العراقي؟

ثانياً : هدف البحث : يهدف البحث الى بيان اهم الاسباب التي جعلت دور شركات التامين العراقية ضعيف وغير فعال في معالج المشاكل التي يواجهها الاقتصاد العراقي.

ثالثاً : اهمية البحث : تتضمن اهمية البحث مايلي :

١. تبصير مدراء الشركات من مختلف القطاعات بمدى اهمية التأمين لحماية استثماراتهم.
٢. تعتبر شركات التأمين مصدرا مهماً من مصادر تمويل الشركات من القطاعات الاخرى مما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

رابعاً : فرضية البحث : يفترض البحث مايأتي :

١. **الاولى** : تؤثر كفاءة سوق العراق للاوراق المالية المنخفضة طردياً على كفاءة شركات التامين عينة البحث ؟
٢. **الثانية** : تؤثر كفاءة المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية المنخفضة طردياً كفاءة شركات التامين عينة البحث؟

خامساً : منهج البحث : اعتمدت البحث على الجانب الوصفي لبيان الاطار النظري لشركات التأمين من خلال الاعتماد على الكتب والبحوث والدراسات والدوريات المحلية والاجنبية في هذا المجال ، وعلى القوائم المالية المنشورة في سوق العراق للاوراق المالية في تحليل دور شركات التأمين العراقية حماية الاستثمارات وتمويلها.

سادساً : حدود البحث : شمل حدود البحث مايلي :

- المكانية : شركات التامين والمصارف المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية.
- الزمانية : القوائم المالية للسنوات ٢٠١٦ – ٢٠١٧.

مقدمة

لم تعد اقتصاديات العالم اجمع قادرة على الاستمرار والنمو بمعزل عن شركات التأمين ، تلك الشركات التي توفر الحماية والامان للاقتصاديات التي تعمل فيها ، بالاضافة الى كونها تعد اكبر وعاء لتجميع الاموال والسبب يعود الى ان هناك اعداد كبيرة من الاخطار التي تواجه الشركات والافراد مما يتطلب منهم التأمين ضدها ، الامر الذي يؤدي الى دفع اقساط كثيرة لها مقدماً مما يمكنها من اعادة استثمارها لمصلحتها قبل دفع التعويضات نهاية العام ، الامر الذي ينشط العملية التمويلية للشركات من القطاعات الاخرى ، وفي العراق يعاني قطاع التأمين مثلة مثل القطاعات الاخرى من العديد من المشاكل والمعوقات التي وقفت حائلاً امام قيامة بدوره المنشود في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية ومن هنا جائت فكرة البحث ، اذا ما اردنا بداية صحيحة للنهوض باقتصادنا فعلينا اولاً ان نقوم بدعم الانتاج المحلي من خلال استيراد احدث انواع التكنولوجيا لانتاج سلع وخدمات منافسة للمستورد بغض النظر عن الكلفة ، كون الدولة تستطيع معالجة المنافسة مع السلع المستوردة من خلال فرض الضرائب الكمركية ، صحيح ان البداية سوف تكون قاسية بعض الشيء على المجتمع ولكن مع مرور الوقت سوف تتحسن قدرة الجهاز الانتاجي وتتوسع وتستوعب عدد كبير من الايدي العاملة.، وكلما تحسنت قدرة الجهاز الانتاجي كلما اصبح بامانه ان يخفض التكاليف من خلال قوانين وفورات الحجم ، والى جانب ذلك يتم تفعيل دور سوق العراق للاوراق المالية بشقية السوق الاولي والثانوي ، لكي يتسنى للشركات زيادة رؤوس اموالها من خلاله وتوفير السيولة في اي وقت تحتاج اليه ، وبعد ان يحقق الاقتصاد والمجتمع مكتسبات كبيرة يصبح من المستحيل العودة الى نقطة الصفر ، ولحماية تلك المكتسبات هنا تاتي الحاجة الملحة لشركات التامين لحماية تلك المكتسبات لا وبل تمويلها فيما بعد من خلال تكدس اقساط التامين لديها مما يمكنها من استثمارها الامر الذي يرفد الاقتصاد والمجتمع بمصادر تمويليلة جديدة الى جانب المصارف وسوق العراق للاوراق المالية ، ولقد تم تقسيم البحث الى مبحثين تناول المبحث الاول الجانب النظري ، لشركات التامين وعلاقتها التبادلية مع المصارف وسوق الاوراق المالية ، فيما تناول المبحث الثاني الجانب العملي الذي تم من خلاله استعراض بعض البيانات المالية المنشورة عن شركات التامين والمصارف المدرجة في سوق العراق للاوراق

المالية ، كذلك تم تسليط الضوء على السوق الاولي والثانوي لسوق العراق للاوراق المالية ، وتم اختتام البحث باهم الاستنتاجات والتوصيات التي توصل اليها الباحثان.

الفصل الاول

الاطار النظرية للتامين

اولا : مفهوم التأمين

يعد التأمين بكافة صوره وانواعه والشركات التي تقدمة قائم على نقل الاخطار من الجهة الاضعف غير القادرة على تحملها (المؤمن لهم) الى الجهة الاقدر على تحملها المتمثلة بشركات التامين (المؤمن) ، حيث يتم مساهمة الاغلبية المعرضة للخطر في تعويض القلة التي تتعرض للخسائر ، ويطلق على الدور الذي تمارسه شركات التأمين بالوساطة التي تساهم في تحقيق هذه المساهمة واظهارها الى الواقع العملي على شكل خدمة تأمينية مؤطرة بمجموعة من القواعد والقوانين التي تكفل حماية أطراف العقد وحتى يؤدي التأمين دوره في خدمة المجتمع والاقتصاد. (ابو علي، ٢٠١٢، ١٠٢)

ويعد التأمين في حقيقته خدمة آجلة تتعلق بالمستقبل غير المنظور ، أي إلتزام شركة التأمين (المؤمن) المصدرة للعقد تجاه الافراد والشركات (المؤمن لهم) بسداد المطالبات أو التعويضات عند تحقق الخطر المؤمن منه ، وذلك مقابل إلتزام المؤمن لهم بسداد الأقساط المستحقة في مواعيدها ، وبهذا تؤدي شركات التأمين دورا حيويا وهاما في حياة الفرد والمجتمع والاقتصاد وذلك من خلال نقل الأخطار المعرضين لها الى جهة اقدر على تحملها والمتمثلة بشركة التأمين ، ثم تجميع المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار لخدمة الافرد والمجتمع والاقتصاد القومي .(عبد العزيز ، ٢٠٠٦ ، ١)

وبما ان عملية التأمين متعلقة بالمستقبل ما يعني ان التأمين قائم على الاحتمالية من قبل طرفي العقد ولهذا فإنه يحتاج الي قدر كبير من الشفافية والوضوح في جميع مراحل تنفيذه المختلفة ، إبتداءا من صياغة العقد و الشروطه الاساسية الواردة فيه و تقدير الاقساط واصدار العقد وإنتهاءاً بتقدير الخسائر وتسوية المطالبات (دفع التعويضات) ، ويتضمن العقد من المبادئ الأساسية والقانونية التي تحول دون إساءة إستغلال التأمين سواء بتعمد وقوع الخطر سعيا وراء مبلغ التعويض أو الاثراء على حساب شركة التأمين. (شكري ، ٢٠١٢ ، ١٨٥)

ثانياً : تعريف التأمين : هناك عدة تعريفات للتأمين ومنها

١. لغوياً : من الأمن ضد الخوف حيث يعطي هذا العقد الأمن ، ويراد به طمأنينة النفس وسكونها بتوفر أسباب الطمأنينة ، وعقد التأمين هو الذي يحاول أن يعطي الطمأنينة والأمان لمن يريده ويكون طرفاً فيه (القرداغي، ٢٠١٢، ١٢).
٢. قانونياً : فهو عقد يلتزم بمقتضاه أن يؤدى المؤمن الى المؤمن له أو المستفيد الذي اشترى التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيرادا مرتبا أو عوض مالي أخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد وذلك في نظير قسط أو دفعه مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن. (زمارة ،٢٠١٣ ، ٢١).
٣. اقتصادياً بأنه أداة عبء الخطر الذي يواجهه الافراد والشركات المختلفة عن طريق تجميع عدد كافٍ من الوحدات المتعرضة لنفس ذلك الخطر (كالسيارة والمنزل والمستودع...الخ) لجعل الخسائر التي يتعرض لها كل فرد قابلة للتوقع بصفة جماعية (الاحتمالية) ومن ثم يمكن لكل صاحب وحدة الاشتراك بنصيب منسوب الى ذلك الخطر (قانون الاعداد الكبيرة). (محمود ، ٢٠١٢ ، ٥٦)

ثالثاً : اهمية التأمين

تعد عملية التأمين مهمة من خلال أدائها لوظيفتين ، الاولى تعد الوظيفة الأصلية المتمثلة في تعويض الضرر الذي لحق بالمؤمن لهم ومحاولة اعادتهم الى الوضع الاصلي قبل وقوع الخطر بدون تحقيق مكاسب من التأمين ، بينما تساهم الوظيفة الثانية بمجموعة أخرى من الخدمات والوظائف مثل تجميع الاقساط امن الافراد والشركات (المؤمن لهم) ، ثم وتعمل على توظيف هذه الفوائض في أشكال الاستثمار المختلفة ، ومن ثم فهي تلعب دورا في توزيع الدخل القومي، (ابو عمرة ، ٢٠١١ ، ٩٥)

رابعاً : ايجابيات التأمين

١. يجنب الشركات بمختلف انواعها تجميد جزء من رأسمالها لمواجهة الاخطار المختلفة المتوقع وقوعها حيث انهم يدفعون قسط قليل مقابل الحصول على تعويض كبير في حال وقوع الخسارة في حال وقوع الخطر المؤمن منه. (المزين ، ٢٠١٤ ، ٢١)
٢. يزيد الثقة والطمأنينة لدى الافراد والشركات المختلفة على ممتلكاتهم و رؤوس اموالهم. (حجو ، ٢٠١٤ ، ٦٠)
٣. يعتبر التأمين عملية احترازية من ضد الاخطار المستقبلية التي يجب التحوط منها مما يؤدي الى تخفيفها او تجنبها من خلال التعويض الذي تدفعة شركات التأمين الى المؤمن لهم . (قزعاط ، ٢٠٠٩ ، ٢٢)

٤. يزيد من ثقة المقرضين (مصارف ، رجال اعمال ، تجار .....الخ) بالمؤمن لهم مما يسهل حصول المؤمن لهم على التمويل اللازم لشركاتهم ومشاريعهم واحتياجاتهم الاخرى ، كون التأمين يعتبر ضمان ضد افلاس الافراد والشركات. (القرداغي، ٢٠١٢، ١٨)

٥. تساهم اقساط التأمين المتجمعة باعتبارها مصدراً مهماً من مصادر تمويل الشركات الاخرى بشكل مباشر او غير مباشر مما يساهم في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. (الحلو ، ٢٠١٤ ، ٢١)

٦. يؤدي تخصص شركات التأمين في التعامل مع انواع الاخطار المختلفة الى زيادة خبرتها وتراكم المعلومات التاريخية لديها مما يسهل عليها عملية تقدير الاقساط والتعويضات للمؤمن لهم ، كما ويساهم في زيادة قدرتها على تقديم النصح والمشورة الى المؤمن لهم لتقليل او تفادي تلك الاخطار التي تهددهم. (القرداغي، ٢٠١٢، ١٨)

٧. يساهم التأمين في معالجة الكثير من المشاكل الاجتماعية مثل الفقر والبطالة والتسول والسرقة والعوز عند المرض والشيخوخة ....الخ من خلال دفع التعويضات الى المتضررين مما ينقذهم من الوقوع في تلك المشاكل المذكورة اعلاه. (القرداغي، ٢٠١٢، ١٨)

٨. يساهم التأمين في تقليل ظاهرة الاكتناز من خلال امتصاص جزء منه على شكل اقساط تأمين ، اي تحويل الاكتناز غير المستثمر الى اموال مستثمرة مما ينعكس ايجابياً على الاقتصاد والمجتمع. (شعث ، ٢٠١٢ ، ٢٨)

٩. تحسين ميزان المدفوعات: وذلك بزيادة الصادرات غير المنظورة، فمثلا المبالغ التي تحصل عليها شركات التأمين من عملات صعبة مقابل الخدمات التأمينية التي تقدمها للأجانب أو من عائد استثماراتها في البلاد الأجنبية وعائد إعادة التأمين التي تباشرها. والمتحصلات التي تظهر من العمليات الجارية في ميزان المدفوعات تحت بند التأمين، تزيد قيمتها كلما زادت الخدمات التأمينية التي تؤديها الشركات الوطنية للأجانب أو كلما زادت معاملاتها في إعادة التأمين مع الخارج. وكلما زاد هذا القيد كلما تحقق فائض في ميزان المدفوعات أو على الأقل يمكن تجنب العجز فيه. (القرداغي، ٢٠١٢، ١٩)

خامساً : العلاقة التبادلية بين شركات التامين والمؤسسات المالية الاخرى في حماية الاستثمارات وتمويلها

تعد الاسواق المالية من اهم قنوات التمويل للقطاعات الاخرى في جميع دول العالم ، ذلك ادى الى قيام جميع الدول بتاسيس السوق المالي الخاص بها ، وتساهم الاسواق المالية من خلال السوق الاولي بعملية بيع الاوراق المالية المصدرة لاول مرة مما يمكن الشركات المصدرة لها من مبادلتها بالاموال التي من خلالها تستطيع الشركات المؤسسة من اقتاء الموجودات الثابتة والمتداولة التي تستخدم فيما بعد في العملية الانتاجية ، ويساهم بيع الانتاج الى تحقيق الارباح التي تمكن الشركات بالتعاقد مع شركات التامين لضمان استمرار العملية الانتاجية وبذلك تكون الشركات المؤسسة من تمويل شركات التامين وبالمقابل تقوم شركات

التامين بتوفير الحماية لها ، كما وان تاسيس شركات جديدة يؤدي الى زيادة الطلب على الوظائف مما يساهم في تقليل البطالة وزيادة دخل المجتمع ، وكما نعلم ان الموظفين والعاملين قد يتعرضون الى مجموعة من الاخطار نتيجة مزاولتهم لوظائفهم واعمالهم مما يدفعهم للقيام بالتامين ضدها وهذا بدوره يؤدي الى زيادة الطلب على الخدمات التامينية المختلفة كما يساعد في زيادة مصادر التمويل لشركات التامين ، كذلك توفر السوق المالية من خلال السوق الثانوي امكانية تسييل الاوراق المالية التي بحوزة المستثمرين في اي وقت مما يلغي حاجز الخوف ليهم من الاستثمار فيها مساهماً في استمرار عمليات التمويل للشركات ، واذا ما عدنا الى التقارير المالية لشركات التامين المنشورة في سوق العراق للاوراق المالية نلاحظ ان معظم اقساط التامين المستلمة من قبلها تم استثمار جزء منها في الاوراق المالية في السوق الثاني وليس في السوق الاول اي المتاجرة باوراق مالية قد صدرت سابقاً ولم نلاحظ اي استثمار في السوق الاولي المتخصص في تأسيس الشركات الجديدة مما اثر على النمو الاقتصادي للقطاع الخاص.

اما الجزء المتبقي من اقساط التامين فقد تم ايداعه في المصارف مما يلقي المهمة على عاتق المصارف في عملية تمويل القطاعات الاخرى ، لكن المؤسف ان القطاع المصرفي لا يعمل بكامل طاقته المتاحة لاسباب عديدة من اهمها الامنية ، اذ تحتفظ المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية باحتياطي نقدي كبير جداً مما يؤثر بدوره على الاستثمار بسبب العلاقة العكسية بين السيولة والاستثمار ، اذ كلما زادت السيولة قلت الاموال المتاحة للاستثمار والعكس صحيح ، وادى ذلك الى حرمان القطاعات الاخرى من التمويل اللازم ومنعه من التوسع ، مما ترك مجتمع عاطل غير منتج وذو دخل منخفض الذي بدوره اثر على قدرتهم في تامين متطلبات الحياة اليومية ، واغفال التفكير في التامين على مستقبلهم.

ادى ضعف سوق العراق للاوراق المالية والقطاع المصرفي الى ضعف عام في الاقتصاد العراقي الذي انعكس بدوره على الطلب على الخدمات التامينية من شركات التامين وبالتالي الحماية للاقتصاد والمجتمع ، وهذا للاسف ما يعاني منه الاقتصاد والمجتمع العراقي. (رأي الباحثان)

الشكل (١)

العلاقة التبادلية بين شركات التامين والمؤسسات المالية الاخرى في حماية الاستثمارات وتمويلها

سوق الاوراق المالية

المبحث الثاني

الجانب العملي

تحليل العلاقة التبادلية بين شركات التامين والمؤسسات المالية الاخرى

اولاً : وصف عينة البحث

لقد تناول البحث شركات التامين المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية للسنوات ٢٠١٦-٢٠١٧ كعينة للبحث وهي خمسة شركات تامين (دار السلام للتامين ، الاهلية للتامين ، الامين للتامين ، الحمراء للتامين ، الخليج للتأمين). كما وتناول البحث المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية لسنة ٢٠١٧ ، بالاضافة الى تسليط الضوء على سوق العراق للاوراق المالية.

ثانياً : تحليل واقع شركات التامين المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية

تم تسليط الضوء على حجم النشاط الذي ترفده تلك الشركات للاقتصاد والمجتمع العراقي وكما يلي :

يبين الجدول (١) مبالغ اقساط التأمين المستلمة من قبل شركات التأمين المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية لعام ٢٠١٧ بلغت ٨٢١٦٩٢٢٠٥٣٣ مليار دينار وهو مبلغ ليس مبلغ كبير اذا ما لاحظنا حجم مقدرات الاقتصاد العراق والامكانيات غير المستغلة التي يمتلكها ، واذا ما حولنا هذا الرقم الى الدولار فانه لا يتجاوز ٧٣٣٦٠٠٠ $ وهو مبلغ خجول لا يتناسب مع حجم الاخطار الموجودة في البيئة العراقية ، وان دل هذا الرقم فانما يدل على ضعف العملية التأمينية التي تؤثر عليها عدة عوامل منها عوامل اجتماعية المتمثلة بانخفاض دخل الافراد والبطالة وانعدام الثقة بالمؤسسات المالية بشكل عام وشركات التامين بشكل خاص وغياب الوعي التاميني ، وعوامل اقتصادية تتمثل بقلة عدد الشركات وان وجدت فانها شركات صغيرة الحجم بسبب عدم وجود حماية للقطاع الخاص وسياسات اغراق السوق التي نتعرض لها من شركات الدول الاخرى الامر الذي ادى الى اغلاق عدد كبير من الشركات لابوابها وان استمرت فانها تحصل على حصة سوقية صغيرة جداً مما يؤثر سرعة نموها ، لقد ادى ذلك الى غياب العلاقة التبادلية بين زيادة عدد وحجم الشركات وطلبها على الخدمات التأمينية.

جدول (١)
الاقساط المستلمة من قبل شركات التأمين المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية لعام ٢٠١٧

ت	اسم الشركة	الاقساط المستلمة (المبالغ بالدنانير)
١	**دار السلام للتامين**	**٢٩١٧٩٧٧٤٠**
٢	**الاهلية للتامين**	**165529410**
٣	**الامين للتامين**	**243717735**
٤	الحمراء للتامين	7501631954
٥	الخليج للتأمين	١٤٢٤٥٢١٤

جدول (١)
الاقساط المستلمة من قبل شركات التأمين المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية لعام ٢٠١٧

ت	اسم الشركة	الاقساط المستلمة (المبالغ بالدنانير)
	المجموع	8216922053

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة في سوق العراق للاوراق المالية لعام ٢٠١٧

يبين الجدول (٢) حجم الودائع التي اودعتها شركات التامين في المصارف التي بلغت عام ٢٠١٧ مبلغ ٣٥٠٣٦٨٣٧٣٨ مليار دينار عراقي ٣١٢٠٠٠٠ مليون دولار وهو مبلغ ليس بالكبير لكي يساهم في تمويل الشركات الخرى التي هي بحاجة الى التمويل مما اثر في انكماش حجم القطاع الخاص وقلة عدد الشركات ينعكس سلبياً على الطلب على الخدمات التامينية الذي يؤثر بدوره على قدرة شركات التأمين الايداعية في المصارف وهذا ليس في مصلحة جميع الاطراف.

جدول (٢)
حجم ودائع شركات التأمين العراقية المودعة لدى المصارف العراقية

ت	اسم الشركة	الاقساط المستلمة (المبالغ بالدنانير)
١	دار السلام للتامين	٦٧٨١٥٨٣٩
٢	الاهلية للتامين	218653462
٣	الامين للتامين	278535171
٤	الحمراء للتامين	1969967144
5	الخليج للتأمين	٩٦٨٧١٢١٢٢
	المجموع	3503683738

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة في سوق العراق للاوراق المالية

يبين الجدول (٣) حجم استثمارات شركات التأمين غير المباشرة في الاوراق المالية قصيرة الاجل بلغت عام ٢٠١٧ مبلغ ٧١٧٣٧٦٤٤٤٣ مليار دينار عراقي وهي استثمارات في اوراق مالية مصدرة سابقاً يعني عملية بيع وشراء اوراق مالية لغرض توفير السيولة النقدية وليس مساهمتها في زيادة التراكم الراسمالي في الاقتصاد ، كما وقد استثمرت شركات التامين مبلغ ٧٧٣٤٨٠٩٣١١ مليار دينار في استثمارات غير مباشرة طويلة الاجل وهذه الاستثمارات تساهم في زيادة التراكم الراسمالي في الاقتصاد ولكن المبلغ ليس كبير لكي ينهض بالواقع الاقتصادي المتردي في العراق .

جدول (٣)
استثمارات شركات التأمين غير المباشرة في سوق العراق للاوراق المالية (المبالغ بالدنانير)

ت	اسم الشركة	قصيرة الاجل	طويلة الاجل
١	دار السلام للتامين	٢٧٦٥٢٠١٣٧٣	٦٨٥٠٦٩٩٥٠
٢	الاهلية للتامين	3081666225	1532617712
٣	الامين للتامين	976538484	278949531
٤	الحمراء للتامين	13977155	5238172118
٥	الخليج للتأمين	٣٣٦٣٨١٢٠٦	-----
	المجموع	7173764443	7734809311
الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة في سوق العراق للاوراق المالية			

يبين الجدول (٤) حجم الايرادات الاستثمارية التي حققتها شركات التأمين عام ٢٠١٧ التي بلغت ١٦٧٤٩٤٥٥٧٥ مليار دينار وهو مبلغ ليس بالكبير بعد تنزيل مصاريف وتكاليف التعويضات المدفوعة والادارية والسلعية وغيرها ... مما يقلص هذا الرقم الى اقل من ١٠% مما يؤثر على قدرة شركات التامين على النمو السريع مما يغيب الاستفادة من قوانين وفورات الحجم التي تنص على انه كلما زادت عدد المتعاملين كلما انخفضت كلفة المعاملة الواحدة وهذا للاسف موجود في شركات التامين العراقية عدد المتعاملين قليل ادى الى ارتفاع تكلفة المعاملة الواحدة مما ادى الى عزوف الكثيرين عن طلب خدمات التامين مما قلل من قدرتها الاستثمارية والتوسعية.

جدول (٤)
ايرادات استثمارات شركات التأمين في سوق العراف للاوراق المالية عام ٢٠١٧

ت	اسم الشركة	الاقساط المستلمة (المبالغ بالدنانير)
١	دار السلام للتامين	١٨٨٨٩٤١٦٥
٢	الاهلية للتامين	73288741
٣	الامين للتامين	205267242
٤	الحمراء للتامين	83375833
٥	الخليج للتأمين	١١٢٤١١٩٥٩٤
	المجموع	1674945575
الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة في سوق العراق للاوراق المالية		

يبين الجدول (٥) بلغ حجم التعويضات التي تكبدتها شركات التأمين عام ٢٠١٧ مبلغ ٧٠٠٧٧٤٠٨٦١ مليار دينار عراقي مقابل الاقساط المستلمة التي بلغت 8216922053 مليار دينار مما يعكس حماية شركات التامين للمؤمنين لديها وهذا جيد ولكن لا يلبي مستوى الطموح الذي نتمنى ان نصل اليه

جدول (٥)
التعويضات المدفوعة من قبل شركات التأمين المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية عام ٢٠١٧

ت	اسم الشركة	الاقساط المستلمة (المبالغ بالدنانير)
١	دار السلام للتامين	٢٩٥٩٤٩٣٣٨
٢	الاهلية للتامين	189586158
٣	الامين للتامين	22977563
٤	الحمراء للتامين	5984885357
٥	الخليج للتأمين	٥١٤٣٤٢٤٤٥
	المجموع	7007740861
الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة في سوق العراق للاوراق المالية		

يبين الجدول (٦) صافي الارباح التي حققتها شركات التأمين التي بلغت 520397674 مليون دينار وهي ارباح لا تمكن الشركات من التوسع والنمو بسرعة مما يجعل قطاع التأمين قطاع ضعيف ونظراً لاهميته فان هذا الضعف يؤثر على جميع القطاعات الاقتصادية الاخرى .

جدول (٦)
ارباح شركات التأمين

ت	اسم الشركة	الاقساط المستلمة (المبالغ بالدنانير)
١	دار السلام للتامين	٦٣١٢٧٧١٨
٢	الاهلية للتامين	(121352479)
٣	الامين للتامين	(266464352)
٤	الحمراء للتامين	648291150
٥	الخليج للتأمين	١٩٦٧٩٥٦٣٧
	المجموع	520397674
الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة في سوق العراق للاوراق المالية		

يبين الجدول (٧) نسب النمو في التامين ضد الحريق للسنوات ٢٠١٦-٢٠١٧ اذ نلاحظ ان نسب النمو في الطلب على هذه الخدمة انخفض في شركة دار السلام بواقع -٥٠% وفي الشركة الاهلية انخفض -٦٥% وفي شركة الامين انخفض -٤٦% وفي الشركة الحمراء انخفض -٨% ماعدا شركة الخليج للتامين ارتفع بواقع ١٥% وهذا يؤشر عزوف الكثير من الشركات عن التامين بسبب ارتفاع التكلفة او انخفاض الثقة بشركات التامين او بسبب بطء الاجراءات المتخذة من قبل الشركات في حال وقوع الخطر وحساب وتسليم مبلغ التعويضات ، كما وقد بلغ مجموع اقساط التامين ضد الحريق عام ٢٠١٦ مبلغ 635775766 مليون دينار وقد انخفض هذا المبلغ الى ٥٢١٠٦٦٠٨٨ مليون دينار و بنسبة -١٨% على الرغم من ان حوادث الحريق قد ارتفعت خلال عام ٢٠١٧ في الشركات والاسواق التجارية مما يدل على ان اصحاب الشركات والتجار ليس لديهم اهتمام كبير بالتامين لعدة اسباب تم ذكرها اعلاه.

جدول (٧)
التأمين ضد خطر الحريق (المبالغ بالدنانير)

ت	اسم الشركة	٢٠١٦	٢٠١٧	%
١	دار السلام للتامين	٣٦١٢٧٤٨٤	١٧٩٦٠٣٧٦	-50
٢	الاهلية للتامين	٨٠١٥٧٢٧١	٢٨٣٥٨٢٥٦	-65
٣	الامين للتامين	٥٤١٢٨٢٦٠	٢٩١٣٠٢٦٠	-46
٤	الحمراء للتامين	٣٩٨١٧٥٠٤٦	٣٦٨٠٧٣١٩٦	-8
٥	الخليج للتامين	٦٧١٨٧٧٠٥	٧٧٥٤٤٠٠٠	15
	المجموع	635775766	521066088	-١٨

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة في سوق العراق للاوراق المالية

يبين الجدول (٨) اقساط التامين المستلمة ضد الخطر الذي يهدد الممتلكات او المقاولين اثناء تنفيذ المشروعات ، ويعكس هذا النوع من التأمين الواقع الاستثماري الضعيف سواء كان في التامين على الممتلكات القائمة او التامين على المشاريع الجديدة ، وقد بلغ مجموع التامين الهندسي ٢٠١٦ مبلغ ٣١٩٧٢٠٢٩ مليون دينار وعام ٢٠١٧ بلغ ١٠٦٩٩٧٩٦ مليون دينار وبنسبة انخفاض بلغت -٦٧% وتعكس تلك المبالغ ان حجم الاهتمام بهذا النوع من التأمين قليل ولا يكاد يذكر على العكس من الدول الاخرى .

جدول (٨)
التامين ضد الخطر الهندسي (المبالغ بالدنانير)

ت	اسم الشركة	٢٠١٦	٢٠١٧	%
١	دار السلام للتامين	٢٠٣٤٢٤٩٨	٧٥٠٠٠٠	-96
٢	الاهلية للتامين	٥٢٠٢٥٠٠	٣٦٥٩٥٠٠	-30
٣	الامين للتامين	٠	٠	0
٤	الحمراء للتامين	٥١٨٧٠٣١	٦٢٦٩٠٢٩٦	21
٥	الخليج للتامين	١٢٤٠٠٠٠	٠	-100
	المجموع	31972029	10699796	-67

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة في سوق العراق للاوراق المالية

يبين الجدول (٩) حجم الاقساط المستلمة مقابل التامين ضد خطر السيارات اذ نلاحظ بشكل عام ارتفاع هذه النسبة بسبب الحوادث والاخطار التي تهدد السيارات بسبب الاحداث الامنية والتسليب والحوادث المرورية اذ بلغ مجموع الاقساط لجميع الشركات عام ٢٠١٦ – ٢٠١٧ على التوالي 134602581 و 200778765 مليون دينار وبنسبة نمو ٤٩% ولكن عند تفحص المبالغ انها تمثل التامين على عدد قليل

من السيارات والسبب يعود الى قلة عدد المؤمن لهم مما يؤدي الى ارتفاع تكلفة التامين على السيارات وبالتالي عزوف الكثيرين عن التامين على سياراتهم .

جدول (٩)
التامين ضد الخطر السيارات (المبالغ بالدنانير)

ت	اسم الشركة	٢٠١٦	٢٠١٧	%
١	دار السلام للتامين	٣٨٤٣٨٤٤	٥٥٢٠٦١٠	44
٢	الاهلية للتامين	٥٢٢٣٦٧٢	١٣٤٧٠٦٢	-74
٣	الامين للتامين	١٤٥٨٨٧٠٨	١٣٦٦٥٦٠٢	-6
٤	الحمراء للتامين	٩٩٩٨٩٣٥٧	١٥٩٨١٥٤٩١	60
٥	الخليج للتامين	١٠٩٥٧٠٠٠	٢٠٤٣٠٠٠٠	86
	المجموع	134602581	200778765	49

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة في سوق العراق للاوراق المالية

يبين الجدول (١٠) انه هناك مجموعة من الحوادث المتنوعة الاخرى اذ بلغت ٢٠١٦-٢٠١٧ على التوالي ٢٠٦٧٥٢٨٠٠٠ و ٧٤٩٨٤٠٩٥٨٢ مليار دينار وبنسبة نمو ٢٦٣% وهو الاعلى من بين الانواع الاخرى .

جدول (١٠)
التامين ضد الحوادث المتنوعة (المبالغ بالدنانير)

ت	اسم الشركة	٢٠١٦	٢٠١٧	
١	دار السلام للتامين	١٣١٢٢٧٠٣١	٢٢٧١٢٩٧٢	-83
٢	الاهلية للتامين	٢٠٣٤٨١٩٨	١١١٥٢٧٤٤	-45
٣	الامين للتامين	٤٥١٩٠١٥٨٢	٢٠٦٧٤٣١٣٤٦	357
٤	الحمراء للتامين	١٣٨٤٢٠٩١٨٩	٥١٨٦٤٢٤٦٢٥	275
٥	الخليج للتامين	٧٩٨٤٢٠٠٠	٢١٠٦٨٧٨٩٥	164
	المجموع	2067528000	7498409582	263

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة في سوق العراق للاوراق المالية

يبين الجدول (١١) المبالغ المستلمة من قبل الشركات التي لديها اتفاقيات اعادة تامين التي بلغت عام ٢٠١٦-٢٠١٧ على التوالي ٢١٥٥٥٥٧٥٤٠ و ١٤٦١٩٢٠٦١ وهو امر جيد ان يكون هناك شركات اعادة تامين لحماية شركات التامين من الافلاس.

جدول (١١)

ايرادات اتفاقيات اعادة التأمين (المبالغ بالدنانير)			
ت	اسم الشركة	٢٠١٦	٢٠١٧
١	دار السلام للتامين	٠	٠
٢	الاهلية للتامين	٠	٠
٣	الامين للتامين	٧٨٩٠٨١٩٦	٩٤١٧٨٧٣٧
٤	الحمراء للتامين	٢٥٩٩٥٩٠٢	٠
٥	الخليج للتامين	١١٠٦٥٣٤٤٢	٥٢٠١٣٣٢٤
المجموع		215557540	146192061
الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة في سوق العراق للاوراق المالية			

يبين الجدول (١٢) انه فقط لدى الشركة الاهلية للتامين يوجد تامين ضد المسؤولية عن الطرف الثالث وان كان المبلغ قليل جداً تعدى الواحد مليون دينار فقط ، على الرغم من اهمية هذا النوع من التامين في الدول الاخرى الا انه لا يحظى باي اهمية لدينا.

جدول (١٢) التامين ضد خطر المسؤولية المدنية (المبالغ بالدنانير)			
ت	اسم الشركة	٢٠١٦	٢٠١٧
١	دار السلام للتامين	٠	٠
٢	الاهلية للتامين	٤٩٦٢٢	١٠٨٠٩٦٥
٣	الامين للتامين	٠	٠
٤	الحمراء للتامين	٠	٠
٥	الخليج للتامين	٠	٠
المجموع		٤٩٦٢٢	١٠٨٠٩٦٥
الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة في سوق العراق للاوراق المالية			

يبين الجدول (١٣) ان حجم التامين البحري منخفض جداً على الرغم من اهمية هذا التامين في جميع دول العالم ، اذ نلاحظ تراجع عمليات التامين البحري بشكل عام ٨٠% ويعود السبب الى اعتماد الكثير من التجار اما على التامين الخارجي او بسبب ضعف راس مال شركات التامين وعدم قدرتها على تحمل مثل هذه الاخطار او التامين لدى شركات التامين الحكومية العراقية مما يضيق الخناق على شركات القطاع الخاص للتامين.

جدول (١٣) التامين ضد الاخطار البحرية (المبالغ بالدنانير)				
ت	اسم الشركة	٢٠١٦	٢٠١٧	%

١	دار السلام للتامين	١١٣٧٠٠١١	٢٢٥٠٠٠٠	-80
٢	الاهلية للتامين	١٢٧٨٢١٠٩	٦٨٨٣٣٢٣	-46
٣	الامين للتامين	٠	٠	٠
٤	الحمراء للتامين	٦٤٠٩٠٨٥	٢٦٣٥٥٣٠٥	311
٥	الخليج للتامين	١٥٠٧٩٧٥٠	١٤٢٤٥٢١٤	-6
المجموع		15079750	14245214	-80
الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة في سوق العراق للاوراق المالية				

يبين الجدول (١٤) ان الطلب على خدمة التامين على الحياة قد ارتفع بشكل عام بنسبة ٦٢٥% بسبب ازدياد حالات الوفاة بسبب الامراض المختلفة التي تزايدت معدلات الاصابة بها بسبب الحروب غيرها من العوامل التي يمر بها البلد وعدم وجود خدمات صحية جيدة ادى الى قيام البعض من اصحاب الدخول الجيدة الى التامين على حياتهم لضمان مستقبل اقل قساوة على اسرهم ، كما ونلاحظ ان شركة دار السلام حصل لديها انخفاض في الطلب على التامين على الحياة بنسبة -١٣% ، اما شركتا الامين والخليج بلغت نسبة التامين ٠% ، وبشكل عام فان اجمالي التامين بلغ ٦٥٧٧٢٠٩٩٨ مليون دينار وهو مبلغ لا يتناسب مع حجم المخاطر التي تواجه المواطنين ، واثر على ذلك ضعف الدخل وقلة الوعي التاميني.

جدول (١٤)
التامين على الحياة

ت	اسم الشركة	٢٠١٦	٢٠١٧	%
١	دار السلام للتامين	٨٧٣٤٧٣٤٣	٧٥٨١٨٨٨٨	-13
٢	الاهلية للتامين	٢٣٢٦٢٠	٢٢٣٢٦٢٠	860
٣	الامين للتامين	٠	٠	٠
٤	الحمراء للتامين	٣١٨٩٦٨٣	٥٧٩٦٦٩٤٩٠	18073
٥	الخليج للتامين	٠	٠	٠
المجموع		90769646	657720998	625
الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة في سوق العراق للاوراق المالية				

يبين الجدول (١٥) التامين على الحوادث الشخصية الذي كانت نسبته في جميع الشركات ٠% ماعدا شركة الخليج اذ سوقت هذه الخدمة عام ٢٠١٧ بمبلغ 700654250 مليون دينار بسبب ازدياد تعرض بعض الاشخاص لحوادث تمسهم شخصياً مما ادى الى قيامهم بالتامين على شخصهم ضد تلك الاخطار.

جدول (١٥)
الحوادث الشخصية

ت	اسم الشركة	٢٠١٦	٢٠١٧

١	دار السلام للتامين	0	0
٢	الاهلية للتامين	0	0
٣	الامين للتامين	0	0
٤	الحمراء للتامين	0	0
٥	الخليج للتامين	0	700654250
المجموع		٠	700654250
الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة في سوق العراق للاوراق المالية			

الخلاصة

تبين لنا من خلال استعراض انواع الخدمات التامينية المقدمة منقبل شركات التامين المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية بان مستوى ادائها ضعيف جداً لا يرتقي الى المستوى الذي يساهم في تطوير وحماية الاقتصاد والمجتمع الذي تعمل فيه ، وبما ان العلاقة بين شركات التامين والمؤسسات المالية الاخرى والقطاعات الاخرى والمجتمع هي علاقة تبادلية التاثير فان شركات التامين تؤثر بشكل ضعيف على القطاعات الاخرى التي تؤثر بدورها على ارباح الشركات وحجم التوظيف والبطالة في المجتمع الذي يؤثر بدوره على مستوى الدخل الذي يعد المعيار الاهم في زيادة الطلب على التامين من عدمه.

ثالثاً : تحليل واقع المصارف المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية

يبين الجدول (١٦) بعض البيانات الخاصة بالمصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية ، وكما لاحظنا ان شركات التأمين تستثمر جزء من اموالها في خلال ايداعها في المصارف مما يلقي على عاتق المصارف مهمة تمويل القطاعات الاخرى من خلال الاقراض ، اي ان شركات التامين لجأت الى التمويل غير المباشر من خلال ادخال الوسطاء الماليين المتمثلين بالمصارف .

جدول (١٦) بعض البيانات المالية المختارة من المصارف المرجة في سوق العراق للاوراق المالية لسنة ٢٠١٧							المبالغ بالملايين
ت	**اسم المصرف**	**نقد**	**الاستثمارات**	**الائتمان النقدي**	**الودائع**	**راس المال**	**م.ث**
١	الاهلي العراقي	٣١١٤٥٩	٢٥٤٢	١٨٤٠٤٢	٢٦٧٦٦٥	٢٦٠٣٩٦	٢٢٤٠٥
٢	التجاري	١٤٥٣٧٣	٢٣١١٤	٩١٠١	٩٠٦٠٦	٢٧٤٢٠١	٩٥٠

٣	المتحد	٥٣٤٦٦	٦٧٤١	٢٧٢٦٥١	١٣٩١٢٤	٣٢٢٧٧٥	٥٧٧١٥
٤	الاتحاد	٩٢٦٦٠	٦٣	٥٠٤٣٦١	٣٤٨٠٠٠	٢٦٠٨٧٤	٢٤١٩٩
٥	الاستثمار	٣٦١٣٩٩	٣٦٩٣٢	١٢٣٧٤١	٢٦٠١٠٩	٢٨١٢٦٢	١٦٥٨٠
٦	الاقتصاد	٣٦٠٧٢	٢٤٣٢	١٠٨٥٨٠	٢٠١٩٩٠	٢٠٧٨٢٩	٩٤١٧٥
٧	الائتمان	٢٩٥٠٤١	٣٠٦٦٤٠	٦٨	١٦٢٠٤٣	٣٠١٨٠٩	٢٨٢٦
٨	التنمية الدولي	٤١٤٨٧٢	٥٠٩٩	٢٩٩١٨٤	٤٥٤١٢٠	٢٧٢١٧٢	٧٠٢٤٨
٩	الخليج	٢٤٤٧٥٦	١٦٧١١٣	٣١٠٨٦٨	٤٠٩٢٢٠	٣٢٢٩٧٢	٤٩٩٨١
١٠	الشرق الاوسط	٣٢٥٣١٠	٤٢٥٧٣	١٤٩٩٢٤	٣٣١٦٦٥	٢٧٦٩٦٧	٩٧٠٣٢
١١	الشمال	٢٢٥٣٢٤	٦٦٧٤٣	٣٤٧٤٧٨	٤٣٧٧٨٨	٣٢٩١١٥	٧٤٦٠٧
١٢	المنصور	٢٣٧٧٩٥	٦٩٨٦٩٥	١٠٩٩٢٢	٧٥٣٣٧٣	٢٨٨٧٢٢	١٥٥٦١٥
١٣	الموصل	١٣٤٧٠٠	٥٣٢٨	١٥٦٩٠٦	٨٦٤٩٦	٢٦٢٦٠٧	٥٢٧٢
١٤	بابل	٧٦٥٧٢	١٦٨٥	١٤٦٣٥٧	٩٩٩٤٣	٢٤٤٧٢٤	٧٤٤٤٠
١٥	بغداد	٨٧٠٨٧٩	٢٥٨٨٣٧	٢٣٧٩٢٣	٨٩٧٣١٠	٢٦٨٤٨٨	٥٦٣٤٤
١٦	جيهان	٢٣١٣٣٧	٢٥٠	١٠٤٠٩٣	١٩٧٨٩٠	٣٦٠٨٩٢	١٩٢٩٠
١٧	دار السلام	٣٥٤٩٨٢	١٢٨٥	١٤٧٥٤٧	٣٧٥٠٥٧	١٨٧٦٠٨	٦٦٤٤٨
١٨	سومر	٢٠٥٧٢٦	٢٢٦٠	١١٦٢٧٩	٩٢١٥٣	٢٦٣٣٤٩	٢٧٠٧٣
١٩	عبر العراق	١٨١٦٨٩	١٣٨٢٦	١٦١٥١٧	٩٦٤٠٥	٢٧٤٨١٦	٩٢٩٢
المجموع		4799412	1966625	3490542	5700957	5261578	924492

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على : التقارير المالية المنشورة في سوق العراق للاوراق المالية لسنة ٢٠١٧

يبين الجدول (١٧) نشاط المصارف المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية لسنة ٢٠١٧ وكما يلي: اذ تبين ان نسبة السيولة النقدية في المصارف الى الودائع بلغت من ٧٠% الى ٢٢٨% في ١٤ مصرف من اصل ١٩ مصرف تجاري ما يدل على ان مقابل كل ١٠٠ دينار من الودائع يوجد من ٧٠ – ٢٢٨ دينار نقد في تلك المصارف ، وهذا بالنسبة للمودعين يعد مؤشر جيد اذ كلما ارتفعت نسبة السيولة كلما زادت الحماية لاموال المودعين ، ولكن زيادة السيولة ينعكس على انخفاض نسبة الاستثمار مما يؤثر على ضعف في التنمية الاقتصادية التي هي الاساس في امتصاص البطالة وتنمية المجتمع ، وللاسف فان الواقع يعانني من ذلك الضعف الذي اثر على الدخل القومي وبدوره اثر على قطاع التامين والقطاعات الاخرى ، اما المصارف الخمسة المتبقية لديها سيولة نقدية تراوحت بين ٥% – ٦٠% مقابل كل ١٠٠ دينار ودائع .

كما وبلغت نسبة التوظيف في الاستثمارات المالية قصيرة الاجل في السوق الثاني العراق ينسب متفاوته بلغت من ٠% الى ١٥% في ١٢ مصرفاً من اصل ١٩ وهي نسب متدنية لا تساهم في تطوير سوق العراق للاوراق المالية ، وخمسة مصارف بلغت نسبة استثماراتها من ٢٦% الى ٥٦% وهي نسبة جيدة ، والمتبقي مصرفين بلغت نسبة استثماراتهما من ١٨٣% الى ٥٩٣% وهي نسبة مرتفعة ولكن مصرفين يكون تاثيرهما ضعيف على الاقتصاد ، اي ان المصارف تساهم في تسييل الاوراق المالية المصرة سابقاً وتستخدمها كاحتياطيات ثانوية عندما تحتاج الى السيولة تقوم ببيعها ، وان الاستثمارات قصيرة الاجل لا تساهم في زيادة التراكم الراسمالي في الاقتصاد ، ولا يوجد تعاملات تذكر عن اكتتابات جديدة في السوق الاول فان عمليات تاسيس شركات جديدة تساهم في امتصاص البطالة وزيادة الانتاج المحلي معدومة تقريباً وهذا ما ادى الى الاعتماد على الاستيراد بشكل كبير ، كما ان العديد من الدول مارس سياسات الاغراق للاسواق العراقية مما ادى الى القضاء على ما تبقى من الصناعات ، وعزز ذلك غياب السياسات الحكومية للحماية ، وهذا اثر بالتاكيد على شركات التامين اذ تؤمن على ماذا ؟ مجتمع يعاني من البطالة ام على عدد محدود من الشركات القائمة والتي نسمع كل فترة زمنية انه تم توقف احداها عن العمل.

كما وبلغت نسبة القروض والتسليفات قصيرة الاجل نسب مرتفعة ولكن هذه القروض قصيرة الاجل هي فقط تقدم لحل مشاكل السيولة والاستهلاك وليس في تمويل رؤوس الاموال التي تراوحت من ١٠% الى ١٩٦% ، وهنا يكون لدينا سيولة عالية في المصارف واستثمارات وقروض وتسليفات قصيرة الاجل واغفال الجانب التمويلي طويل الاجل.

اما فيما يخص راس المال مقابل الودائع فانه يتبين من خلال الجدول ان جميع المصارف تحتفظ براس مال عالي مقابل الودائع وهذا يكرس تعطيل الاموال عن الاستثمار وتحريك عجلة الاقتصاد.

كما ونلاحظ ان المصارف لديها راس مال حر لم يتم استثماره لزيادة عائدات المصارف وهو يفوق ما قررته لجنة بازل للاشراف المصرفي البالغ ١٠% مقابل الموجودات ، ويتبين ان جميع المصارف تمتلك راس مال اعلى من تلك النسبة بكثير.

جدول (١٧)
تحليل النسب المالية للمصارف المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية ٢٠١٧

ت	اسم المصرف	نسبة السيولة = نقد/ ودائع * ١٠٠	نسبة التوظيف في الاستثمارات قصيرة الاجل = الاستثمارات / ودائع * ١٠٠	نسبة التوظيف في القروض والتسليفات قصيرة الاجل = الائتمان النقدي / الودائع * ١٠٠	نسبة راس المال الممتلك الى الودائع = راس المال / الودائع * ١٠٠	راس مال حر = راس المال – م.ث المبالغ بالملايين
		%	%	%	%	مليار دينار
1	الاهلي العراقي	116	1	69	97	237991
2	التجاري العراقي	160	26	10	303	273251
3	المتحد للاستثمار	38	5	196	232	265060
4	الاتحاد العراقي	27	0	145	75	236675
5	الاستثمار العراقي	139	14	48	108	264682
6	الاقتصاد للاستثمار والتمويل	18	1	54	103	113654
7	الائتمان العراقي	182	189	0	186	298983
8	التنمية الدولي للاستثمار	91	1	66	60	201924
9	الخليج التجاري	60	41	76	79	272991
10	الشرق الاوسط العراقي	98	13	45	84	179935
11	الشمال للتمويل والاستثمار	51	15	79	75	254508
12	المنصور للاستثمار	32	935	15	38	133107
13	الموصل للتنمية والاستثمار	156	65	181	304	257335
14	بابل	77	2	146	245	170284
15	بغداد	97	29	27	30	212144
16	جيهان للاستثمار	117	0	53	182	341602
17	دار السلام	95	0	39	50	121160
18	سومر التجاري	223	2	126	286	236276
19	عبر العراق للاستثمار	188	14	168	285	265524
	المجموع	1965	1353	1543	2822	4337086
	المتوسط	103	71	81	149	----

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على الارقام الواردة في الجدول (١٥)

يبين الجدول (١٧) ان سوق العراق للاوراق المالية فيه تداولات في السوق الثاني الذي يعتبر سوق لتوفير السيولة لمن يريد في الوقت المناسب كون السوق الثاني يتعامل بيع وشراء الاوراق المالية التي صدرت سابقاً ، مما يعني ان السوق الثاني لا يشكل اضافة جديدة لتكوين استثمارات جديدة وانما هي عملية نقل ملكية الاوراق المالية من عمر الى زيد والعكس صحيح ، ولقد استحوذ قطاع المصارف على ٨٤% من الحصة السوقية في السوق الثاني ويليه قطاع التحويل المالي بنسبة ١٥% امات القطاعات الاخرى لم تستحوذ الا على ١% وذلك ان دل فانما يدل على انعدام القطاعات الاخرى وضعفها الشديد الامر الذي افقد المتعاملين الثقة بالتداول في اسهم القطاعات الاخرى .

رابعاً : تحليل واقع سوق العراق للاوراق المالية

وعندما نبحث في موقع سوق العراق للاوراق المالية لم نجد اكتتابات جديدة في السوق الاولي المسؤول عن بيع الاسهم والسندات المصدرة لاول مرة ، كما وان عدد الشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية في حالة تناقص ما يدل على ان الاقتصاد ليس بخير ، فالعلاقة التبادلية التي تساهم بها المصارف والسوق المالي في تاسيس الشركات الجديدة التي بدورها تحتاج الى تامين على ما لديها ضد الاخطار ، كما وان توظيف الموظفين والعاملين الجدد يساهم في زيادة دخلهم مما يساهم في زيادة طلبهم على الخدمات التامينية من خلال حماية تلك الشركات وموظفيها ، وهذا ينعكس بدوره على تحسن وضع شركات التامين وبالتالي تعاد الكره من خلال زيادة ايداعات واستثمارات شركات التامين في المصارف والسوق المالي مما ينشط تمويل الشركات الجديدة وهكذا تستمر الدورة ، وهذا للاسف غير موجود في العراق اي ان جميع الشركات والمصارف والسوق المالي تراوح مكانها وهذا لا يساهم في تطوير الاقتصاد.

المبالغ بالدنانير	جدول (١٨) النشرة الشهرية لتداول الاسهم في السوق الثاني ٢٠١٧			
	القيمة المتداولة	**الاسهم المتداولة**	**الصفقات**	**اسم الشركة**
	قطاع المصارف			
	3,503,696,000	5,005,280,000	2	مصرف عبر العراق
	2,000,000	2,000,000	1	مصرف نور العراق الاسلامي
	9,666,500,000	9,666,500,000	10	مصرف القابض الاسلامي
	20,587,508,000	25,734,385,000	4	مصرف التنمية الدولي للاستثمار
%٨٤,١٣٥	33,759,704,000	40,408,165,000	17	مجموع قطاع المصارف
	قطاع الاستثمار			
	162,000	150,000	2	الامين للاستثمار المالي
	43,200	60,000	1	الباتك للاستثمارات المالية

مجموع قطاع الاستثمار	3	210,000	205,200	%٠,٠٠١
قطاع التحويل المالي				
الحرير للتحويل المالي	13	9,950,800,000	6,234,820,000	
النبلاء للتحويل المالي	10	112,500,000	112,500,000	
الرابطة المالية للتحويل المالي	21	16,850,000	8,425,000	
مجموع قطاع التحويل المالي	44	10,080,150,000	6,355,745,000	%١٥,٨٤٠
قطاع الفنادق والسياحة				
فندق اشور	20	1,455,825	10,137,525	
مجموع قطاع الفنادق والسياحة	20	1,455,825	10,137,525	%٠,٠٢٥
الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على منشورات سوق العراق للاوراق المالية لعام ٢٠١٧				

يبين الشكل (٢) واقع التداولات في السوق الثانوي العراقي الذي يعكس سيطرة قطاع المصارف على التداولات مقابل القطاعات الاخرى.

شكل (٢)

حجم التداولات في السوق الثانوي

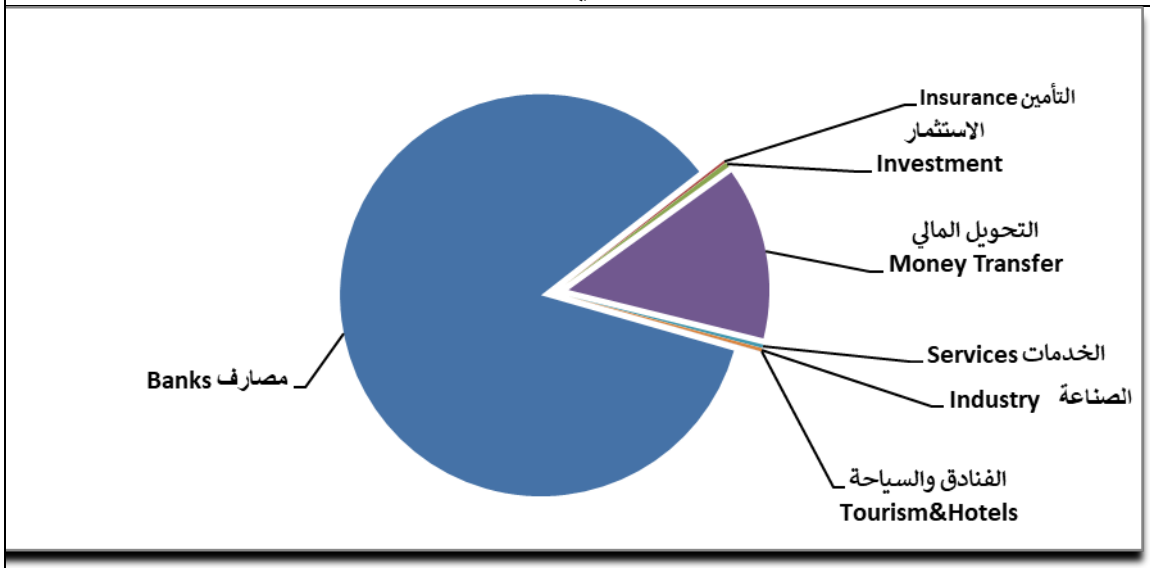

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على منشورات سوق العراق للاوراق المالية لعام ٢٠١٧

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً : الاستنتاجات

١. يعد قطاع التامين من اهم القطاعات في جميع دول العالم بسبب مساهمته في حماية الاستثمارات وتمويلها مما ينشط من عجلة الاقتصاد الذي تعمل فيه.
٢. يساهم التامين في تقليل الضغط على القطاع العام للدولة.
٣. يساهم في تقليل خسائر الافراد والشركات من خلال دفع التعويضات لهم.
٤. يعاني قطاع التامين في العراق من ضعف كبير بسبب تدهور الاقتصاد واعتماده فقط على النفط واهمال القطاعات الاخرى.
٥. تعد رؤوس اموال شركات التامين المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية ضعيفة جداً ولا تتعدى ١٠ مليارات دينار عراقي وهو مبلغ قليل جداً لا يساهم بشكل كبير في التنمية الاقتصادية.
٦. يوجد عزوف كبير من الافراد والشركات العاملة في الاقتصاد العراقي لاسباب عديدة اهمها عدم وجود الثقة بالمؤسسات المالية وانخفاض دخل الافراد وانخفاض ارباح الشركات بسبب المنافسة القوية من قبل السلع المستوردة.
٧. ضعف شركات التامين ناتج من ضعف الاستثمار وضعف الاستثمار ينتج عنه ضعف سوق العراق للاوراق المالية وهذا يؤدي الى ضعف الطلب على الخدمات التامينية.
٨. احتفاظ المصارف بسيولة عالية اثر بشكل كبير على نمو الاستثمار وبالتالي اثر على نمو الاقتصاد والمجتمع.
٩. تركيز المصارف على الاستثمارات والقروض قصيرة الاجل لا تخدم العملية الاستثمارية في العراق.
١٠. ضعف الاستثمار اثر على دور سوق العراق للاوراق المالية وعلى قدرته في جذب الاموال العاطلة عن العمل وتحويلها الى استثمارات منتجة التي بدورها تطلب الخدمة التامينية لحمايتها.
١١. بلغت اجمالي الاقساط المستلمة من قبل شركات التامين المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية مبلغ (٨٢١٦٩٢٢٠٥٣) مليار دينار عراقي المبينة في الجدول رقم (١) ، وقد تم ايداع جزء منها في المصارف العراقية اذ بلغت مجموعها (٣٥٠٣٦٨٣٧٣٨) مليار دينار المبين في الجدول (٢) ، أي ان شركات التامين ساهمت بالتمويل غير المبشر من خلال تكليف المصارف بمهمة الوساطة المالية.
١٢. ساهمت شركات التامين العراقية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية في تمويل سوق العراق بمبلغ (٧١٧٣٧٦٤٤٤٣) مليار دينار في شراء اوراق مالية قصيرة الاجل ، ومبلغ (٧٧٣٤٨٠٩٣١١) مليار دينار في شراء اوراق مالية طويلة الاجل طويلة الاجل من السوق الثانوي ، اي انها ساهمت في تسييل الاوراق المالية ، اما دور السوق الاولي فهو ضعيف جداً الامر الذي اثر على الاقتصاد والمجتمع ككل من خلال عدم تاسيس شركات جديدة منذ فترة طويلة جدا.

١٣.بلغت ايرادات الاستثمارات للشركات عينة البحث مبلغ (١٦٧٤٩٤٥٥٧٥) مليار دينار وهو مبلغ جيد بالنسبة للشركات ولكن لا يلبي متطلبات الاقتصاد الكبيرة المبينة في الجدول (٤).

١٤.يبين الجدول (٥) حجم التعويضات المدفوعة من قبل شركات التامين عينة البحث التي بلغت (٧٠٠٧٧٤٠٨٦١) مليار دينار وهي مبالغ تعكس صغر حجم صناعة التامين العراقية.

١٥.يبين الجدول (٦) ان ارباح شركات التامين عينة البحث مبلغ (٥٢٠٣٩٧٦٧٤) مليون دينار.

١٦.تبين الجداول (٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥) انواع الخدمات التامينية المختلفة التي تقدمها شركات التامين عينة البحث والتي تعكس الاقبال الضعيف على طلب الخدمات التامينية لاسباب عديدة منها انعدام الثقة بالمؤسسات المالية كافة و ضعف الاقتصاد ما اثر على انخفاض ارباح الشركات وانخفاض دخل الفرد ، وان انخفاض اعداد المؤمن لهم لا يمكن شركات التامين من الاستفادة من قوانين وفورات الحجم التي تنص على انه كلما زاد عدد المؤمن لهم انخفض اقسط التامين على مستوى المؤمن له الواحد.

١٧.يبين الجدول (١٧) ان متوسط نسبة السيولة في المصارف العراقية بلغت نسبة (١٠٣%) اي ان مقابل كل ١٠٠ دينار من الودائع يوجد نقد مقداره ١٠٣ دينار وهي نسبة حماية عالية لاموال المودعين ، ولكن ارتفاع نسبة السيولة يؤثر على ربحيتها من خلال تقليل الاموال المتاحة للاستثمارات والاقراض مما يؤثر على تنمية القطاعات الاخرى وتباطىء نموها . كما وبلغت نسبة الاستثمارات والقروض والتسليفات قصيرة الاجل من قبل المصارف على التوالي نسبة (٧١% و٨١%) ما يعكس رغبة المصارف في تقليل الخطر الناتج عن الاستثمارات والقروض والتسليفات طويلة الاجل وان اهمال الاخيرة يؤثر سلباً على زيادة التراكم الرسمالي الامر الذي ادى الى حصول قصور في نمو وزيادة اعداد الشركات في كافة القطاعات ، كذلك نلاحظ ان متوسط نسبة راس المال في المصارف عالية مقابل الودائع اذ بلغت (١٤٩%) اي ان مقابل كل ١٠٠ دينار ودائع يوجد راس مال ١٤٩ دينار وهي نسبة كبيرة تعكس الافراط من قبل المصارف في الاحتفاظ باموال كبيرة ومعطلة عن العمل لحماية اموال المودعين وهذا لا يعكس مبدأ الاستغلال الامل للموارد المالية المتوفرة مما يحرم الاقتصاد من فرص تمويلية كبيرة كان بامكانها خدمة الاقتصاد والمجتمع ، كما ونلاحظ من الجدول (١٧) ان راس المال الحر الناتج عن طرح مجموع الموجودات الثابتة من مجموع رؤوس الاموال للمصارف نجد ان هناك اموال فائضة ومعطلة عن العمل على مستوى كافة المصارف بلغت مبلغ (٤٣٣٧٠٨٦) مليار دينار عراقي ، ان ضعف اداء المصارف العراقية في تمويل الاقتصاد العراقي اثر بشكل سلبي على الانتاج المحلي والذي اثر بدوره على ارتفاع البطالة في المجتمع والذي اثر بدوره على الدخل القومي والذي اثر بدوره على ضعف الطلب على الخدمات التامينية والذي اثر بدوره على انخفاض قدرة شركات التامين العراقية في حماية وتمويل الاقتصاد والمجتمع.

١٨.يبين الجدول (١٨) ان معظم التداولات في سوق العراق للاوراق المالية هي تداولات في السوق الثانوي وسبة انعدام في تداولات السوق الاولي الذي يساهم في تاسيس الشركات التي تساهم في زيادة الطلب

على الخدمات التامينية ، كما وان انخفاض عدد الشركات يساهم في زيادة مشكلة البطالة التي تعكس بدورها عزوف الكثيرين عن طلب الخدمات التامينية مما يقوض عمل شركات التامين.

١٩.اثرت الكفاءة المنخفضة لسوق العراق للاوراق المالية طردياً على كفاءة شركات التامين عينة البحث ، وبالتالي قبول فرضية البحث الاولى.

٢٠.اثر تحفض المصارف الكبير والاحتفاظ بسيولة عالية على كفائتها طردياً مما ساهم تخفيض كفاءة شركات التامين عينة البحث وبالتالي قبول فرضية البحث الثانية.

ثانياً : التوصيات

١. يجب العمل على الربط والتنسيق بين شركات التامين والمصارف وسوق العراق للاوراق المالية للانطلاق الصحيح للاقتصاد اذ ان العلاقة بينهم هي علاقة تبادلية تؤثر الواحدة على الاخرى ، اي ان شركات التامين لا تعمل اذا لم يكن هناك استثمارات وتوظيف للافراد فبوجودها يساهم في زيادة الدخل وزيادة الدخل تساهم في زيادة الطلب على الخدمات التامينية.
٢. لا يمكن ان تنشط التامين مالم يكن هناك فرص عمل واستثمارات جديدة منتجة للدخل.
٣. حماية المنتج المحلي لتشجيع الاستثمارات المحلية التي تكون كفيلة في امتصاص البطالة وزيادة عدد الشركات المحلية مما ينشط بالتاكيد عمل شركات التامين ، بالاضافة الى التركيز على موضوع الجودة النوعية في الانتاج المحلي لكي يكون بديل مناسب عن المستورد.

قائمة المصادر

١. تقارير شركات التامين المالية المنشورة في سوق العراق للاوراق المالية للسنوات ٢٠١٦-٢٠١٧.
٢. تقارير المصارف المالية المنشورة في سوق العراق للاوراق المالية لسنة ٢٠١٥.
٣. تقارير سوق العراق للاوراق المالية.
٤. الجرف ، محمد سعدو ، ٢٠١١ ، مقارنة بين اسس التأمين التجاري والتأمين التعاوني ، كلية العلوم الاقتصادية والتيسير ، الجزائر.
٥. عبد العزيز ، عمر عبد الجواد ، ٢٠٠٦ ، اخلاقيات صناعة التأمين في العالم العربي ، جامعة الزيتونة ، الاردن.
٦. شكري ، بهاء بهيج ، ٢٠١٢ ، التأميم من المسؤولي في النظرية والتطبيق ،ط ١ ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن.
٧. القرداغي ، علي محي الدين ، ٢٠١٣ ، التأمين والتأمين التكافلي ، ط ١ ، دار البشائر الاسلامية ، للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان.
٨. محمود ، نجاة شاكر ، ٢٠١٢ ، استراتيجية ادارة المخاطر في شركات التامين التعاوني الاسلامي ، مجلة جامعة المدينة العالمية ، العدد الرابع ، جامعة باناري

٤. قزعاط ، اسيل جميل ، ٢٠٠٩ ، تحليل العومل المؤدية الى ضعف نمو القطاع التأمين واستثماراته في فلسطين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة غزة الاسلامية ، فلسطين.
٥. المزين ، عماد محمد فهيم ، ٢٠١٤ ، التأمين على الديون دراسة مقارنة بين التأمين التعاوني والتأمين التجاري ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة غزة الاسلامية ، فلسطين.
٦. خان ، ميرزا مجيد خان ، ٢٠١٦ ، سوق التامين في العراق ،مقال منشور في شبكة الاقتصاديين العراقيين ، http://iraqieconomists.net.
٧. كمال ، مصباح ، ٢٠١٥ ، بعض قضايا التامين في العراق ، مقال منشور في شبكة الاقتصاديين العراقيين ، http://iraqieconomists.net.
٨. ابو عمرة ، رامي علي محمود ، ٢٠١١ ، واقع الممارسات الترويجية لشركات التامين في قطاع غزة واثرها على رضا العملاء ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الاسلامية ، غزة ، فلسطين.
٩. ابوعلي ، محمد حسن ، ٢٠١٢ ، تطوير اجراءات التدقيق الداخلي لضبط الاداء المالي والاداري في شركات التامين العاملة في فلسطين "دراسة ميدانية" رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الاسلامية ، غزة ، فلسطين.
١٠. شعث ، سامر شعبان ، ٢٠١٢ ، دوافع تحقيق الاندماج بين شركات التامين العاملة في فلسطين ومحدداته ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الاسلامية غزة ، فلسطين.
١١. زمارة ، ريهام محمد يوسف ، ٢٠١٣ ، فاعلية ادارة برنامج تعويض المتضررين من حوادث الطرق دراسة تطبيقية على المتضررين من حوادث الطرق الحاصلين على تعويض من شركات التأمين العاملة في
قطاع غزة خلال الفترة من ٢٠١٠-٢٠١٢ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الاسلامية ، غزة ، فلسطين.
١٢. حجو ، رماح احمد ديب ، ٢٠١٤ ، معوقات الادارة بالمشاركة في شركات التامين التعاوني في فلسطين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة غزة الاسلامية ، غزة ، فلسطين.
١٣. الحلو ، رائد محمد ، ٢٠١٤ ، مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق جودة التقارير المالية ، دراسة تطبيقية في شركات التامين العاملة في قطاع غزة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، غزة ، فلسطين.